أولى آيات المجموعة قول الله تعالى: ﴿قلتم ما ندري ما الساعة إن نظن إلا ظنا وما نحن بمستيقنين﴾، تقع فيها جملة الظن بين جملتين تكرس كل منهما لمعنى الشك، إحداهما جملة ممهدة «ما ندري ما الساعة»، وقد صيغ فعل الظن في جملته ضمن التركيب المعروف بأسلوب القصر، وأصبح الظن بذلك هو مبلغ درايتهم بالساعة، ليأتي تعقيبًا قولهم: ﴿وما نحن بمستيقنين﴾، تأكيدًا لطبيعة علمهم بالساعة، الذي هو جهلٌ بها (نفي العلم) ينحصر في أن يكون مجرد ظن وتردد عقلي نفيت عنه كل صور اليقين المؤكد بالباء.

إذن فالجمل السابقة واللاحقة، أجزاءُ سياق اللفظ موضوع الإشكال، مرتبطة بجملة الظن ارتباطًا لفظيا أدواته حروف (إنْ، و) وضمير المتكلم المكرر العائد في ثلاثتها على جماعة المتكلمين نفسها، ومرتبط بها ارتباطًا معنويا بكون الجملة الثانية تفصيلاً للأولى، والثالثة تعقيبًا عليهما مع زيادة التفاصيل، هذه الجمل إذن نافية لدلالة العلم، وكذلك نافية لدلالة اليقين أو مؤكدة للنفي.

هذه العلاقات اللغوية بين أجزاء السياق، لفظيةً ومعنوية، هي الدلائل السياقية التي كونت أو أنتجت هذا الفهم لدلالة اللفظ في الآية.

وتتكرر في الآية الثانية، صورة أخرى لهذا النوع من الدلائل السياقية أي الجمل السابقة واللاحقة في قول الله تعالى: ﴿وإن الذين اختلفوا فيه لفي شكٍ منه وما لهم به من علم إلا اتباع الظن وما قتلوه يقينًا﴾[1].

فجملة الظن مسبوقة بجملة صرح فيها بلفظ الشك، ثم تلتها جملة مفسرة لهذا الشك، ﴿ما لهم به من علم﴾ هي نفي العلم عنهم، ثم تبعت جملة الظن جملة نافية للموضوع (قتل عيسى عليه السلام) نفيًا مؤكدًا بـ «يقينًا».

وقد كانت الجملة بتركيبها هذا موضع خلاف لغوي؛ يقول أبو حيان[2] «وانتصاب (يقينًا) على أنه مصدر في موضع الحال من فاعل قتلوه، أي: متيقنين أنه عيسى، كما ادَّعوا ذلك في قولهم (إنا قتلنا المسيح). قاله السدِّي. أو نعت لمصدر محذوف أي: قتلاً يقينًا، جوَّزه الزمخشري، وقال الحسن: وما قتلوه حقا. انتهى.

فانتصابه على أنه مؤكد لمضمون الجملة المنفية كقولك وما قتلوه حقا، أي حقَّ انتفاء قتله حقا».

---

(١) النساء: ١٥٧.

(٢) البحر المحيط، ج٤، ص١٢٨.